المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدكتور جبار بوكثير
جامعة أم البواقي – الجزائر
yahoo.fr@djebarbouketir

الدكتورة سعيدة حركات
جامعة الوادي – الجزائر
Har.saida@yahoo.com

Sous-traitance en tant que choix stratégique pour les petites et moyennes entreprises en Algérie

ملخص :

تعتبر المقاولة من الباطن من إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقيتها والنهوض بالإقتصاد نحو الأمام.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية والجزائر كغيرها من الدول إهتمت بالمقاولة، ومن النتائج المتوصل إليها:

- تشجيع المؤسسات الكبيرة الجزائرية للقيام بالمقاولة الوطنية والحد من الإعتماد على المقاولة الخارجية؛
- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المقاولة في الهيكل الصناعي الوطني؛
- ضعف الوعي العام بأهمية المقاولة وآلياتها.

الكلمات المفتاحية: المقاولة من الباطن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

***Résumé**:*
La sous-traitance est une des stratégies d' organisation et d'accompagnement des petites et moyennes entreprises afin d' améliorer son rendement et promouvoir de l'économie.
Cette étude vise à clarifier l'importance de la sous-traitance comme un choix stratégique pour les petites et moyennes entreprises à travers le développement de leurs produits et accroître leur compétitivité sur les marchés nationaux et étrangers.
l'Algérie, comme d' autres pays, a accordé une attention particulière à la sous-traitance et parmi les résultats obtenues, nous citons:
-Encourager les grandes institutions algériennes pour mener à bien la sous-traitance nationale et réduire la dépendance à l'extérieur؛
-L'absence de statistiques précises sur les taux de sous-traitance nationale dans la structure industrielle nationale؛
-Considération faible accordée à la sous-traitance et les mécanismes de son développement.
***Mots clés**: la sous-traitance, les petites et moyennes entreprises*

تمهيد:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات البلدان المتقدمة أو النامية من حيث توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، تحقيق الإكتفاء الذاتي، فهي تعتبر الأداة الفعالة للنهوض بالإقتصاد وتحقيق التنمية بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاولة من الباطن.

ونظرا لأهمية المقاولة من الباطن في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، فهي تعتبر من الإستراتيجيات الناجحة في التنمية الصناعية ولذلك تأسست بورصات أو مراكز للمقاولة والشراكة الصناعية في كثير من بلدان العالم، وبالتالي أصبحت المقاولة في الجزائر النموذج الإستراتيجي الذي يمكن المؤسسات من الإسراع في وتيرة نموها.

السؤال الرئيسي:

هل المقاولة من الباطن ضرورية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

للإلمام بالموضوع تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين:

المحور الأول: ماهية المقاولة من الباطن

المحور الثاني: المقاولة من الباطن كأداة فعالة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: ماهية المقاولة من الباطن

لنجاح عمل المؤسسات الإنتاجية الكبرى، لا بد من تكاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المقاولة من الباطن، وفي هذا المحور ملخص لما تحويه المقاولة من الباطن من مفاهيم، أنواع...

1- مفهوم المقاولة من الباطن:

يعتبر مصطلح التعاقد من الباطن أو المقاولة من الباطن متعارف عليه في دول المشرق العربي، أما المناولة الصناعية مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي، ويسمى بالفرنسية " La Sous Traitance" وقد وردت عدة تعاريف للمقاولة من الباطن نلخص البعض منها كما يلي:

" عبارة عن عقد باطني (فرعي) يعطى لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما يسمى –صاحبة الشغل– بتكاليف شركة أو جهة أخرى تسمى **التعاقد من الباطن** بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله" [1].

أ- تعريف المركز الوطني للمقاولة من الباطن CENAST:

هي " النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتوج أو عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسات التي تعطي الأوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها".

نستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- نوع النشاط الذي تطبيق فيه إستراتيجية المقاولة من الباطن؛
- الإنتاج يتم حسب خصائص تحددها المؤسسات التي تعطي الأوامر وليس المقاول من الباطن وأن النتيجة تحدد مسبقا.

ب- تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

جميع الإلتزامات في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من: مكونات منتجات – أكسسوارات - خدمات)، التي تنشأ بين مؤسستين أو اكثر طبقا لعقد متفق عليه ويلزم الطرفين بما يضمن إستمرار العلاقة وحتمية المنافع المشتركة.[2]

2- التطور التاريخي للمقاولة من الباطن:

لمعرفة تطور المقاولة من الباطن بشكل دقيق كان لا بد من اللجوء إلى صناعة السيارات كمثال واضح بإعتبار أن المقاولة مرتبطة بتاريخ الصناعة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

المراحل	مضمونها
1- مرحلة الصناعة التقليدية	في أولى مراحل تطور السيارة كانت تصنع بطريقة تقليدية، بحيث جميع مكوناتها تصنع باليد أو بواسطة آلات بدائية، وقطع الغيار ثابتة لا تستبدل كما أن التعاون بين المؤسسات لم يكن موجودا وإنعدام الثقة بين مختلف المؤسسات.
2- مرحلة الصناعة المكثفة	نتيجة للمتطلبات الإقتصادية العالمية وتحت ضغط قانون إقتصاد السوق عرفت الصناعة ثورة أولى مع ظهور الصناعة المكثفة التي كان عليها سد الإحتياجات الخاصة لتطوير المنشآت القاعدة (السكة الحديدية، الجسور، السكن...)، إضافة إلى الإحتياجات الكبيرة من العتاد لمواجهة الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، حيث في سنة 1914 قام الصناعي بأول عملية تصنيع مكثفة وأنجز أول سلسلة لتركيب السيارات والتي عرفت فيما بعد بالتايلورية ويتم من خلالها إنجاز كمية كبيرة من القطع في وقت قياسي مع تخفيض سعر التكلفة. لقد كانت مفخرة الصناعيين خلال تلك الحقبة هي أنهم يقومون بعملية التصنيع جميعا بمفردهم وأن الشركات الكبرى كانت تملك المواد الأولية بمفردها ولا تحتاج لمصرف آخر لتزويدها بالمواد التي تتطلبها العملية الإنتاجية.
3- مرحلة ظهور الصناعة والمناولة الصناعية	بظهور الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) إزدادت الحاجة إلى الإحتياجات الصناعية لمواجهة طلبات تدعيم إحتياجات الحرب موجهة وإحتياجات إعادة الإعمار للبلدان المتضررة من جهة أخرى، حيث بدأ الصناعيون الكبار في وضع مقاييس داخلية من أجل عقلنة إحتياجاتهم من قطع الغيار، وهنا بدأ يظهر دور المناولة الصناعية في سد إحتياجات المعارك الطاحنة من العتاد الحربي كالنقل، الهياكل القاعدية،...وبالتالي

	تحول الحرفيون الصغار إلى صناعيين وتمثلت الصناعات في: التصليح الصيانة، صناعة قطع الغيار واللوازم الإستهلاكية، صناعة المنتجات النهائية...
4- مرحلة الخمسينات	أصبح الصناعيون في مواجهة الظروف التنافسية وهنا ظهرت المناولة الصناعية لتلبية إحتياجات الصناعيين بسبب المهارة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص وسعر الفائدة
5- مرحلة الستينات	في هذه الفترة قام اليابانيون بدراسة خصائص إنتاج الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقاموا بتحديد مساوئ الإنتاج المكثف وطورا طريقة جديدة للإنتاج معتمدة على الجودة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص سعر التكلفة
6- مرحلة الثمانيات	في هذه الفترة بدأ تطوير العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في المناولة الصناعية من حيث القدرة، التخصص والصيانة
7- مرحلة التسعينات	أصبحت المناولة المتخصصة القاعدة العامة وعلى المناولين إعتماد الوظائف التالية: البحث والتنمية، الإستثمار والتكوين، إدخال التبادل الإعلامي للمعطيات، ضمان الجودة، تقليص قائمة المزودين والمناولين، إرتفاع الحاجيات إلى الكفاءات والموارد المالية، ضرورة الإستمرارية والثقة في العلاقات مع المناولين.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على: علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب، (تنشيط المناولة الصناعية كخيار إستراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني، جامعة ورقلة، 18- 19 أفريل 2012، ص: 3،4،5.

3- أشكال المقاولة من الباطن وأهميتها:

تأخذ المقاولة من الباطن عدة أشكال ولها أهمية كبيرة والتي نوردها كما يلي:

3- 1- أشكال المقاولة من الباطن:

تأخذ المقاولة من الباطن عدة أشكال متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها كالتالي:

3- 1- 1- حسب طبيعتها:

يمكن تقسيمها إلى نوعين:[3]

أ- المقاولة من الباطن على أساس القدرة الإنتاجية (طاقة الإنتاج):

في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة التي تعطي الأوامر ليست كافية لتنفيذ طلبية ما وفي حالة ما إذا لم ترغب أو لم تستطع رفع طاقاتها الإنتاجية، فإنها تلجأ إلى المقاولة من الباطن، هذا النوع يستعمل خاصة إذا كان حجم الطلبيات التي تحصل عليها المؤسسة تعطي الأوامر متغيرة بإستمرار.

ب- المقاولة من الباطن على أساس التخصص:

تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى المقاول من الباطن الذي يتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة وكذلك مستخدمين مؤهلين متمكنين من تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة معقدة، هؤلاء المقاولين من الباطن لهم كفاءات ومهارات تقنية جد متخصصة تتعلق بمكونات الإنتاج والعلاقة التي تربط المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول من الباطن، لا تعود إلى تغيرات في حجم الطلبيات، لأنها تتميز بالمدى الطويل ونظر التخصص المقاول من الباطن، فإنه عادة ما يكون في مركز قوة، وللإشارة فإن هذا النوع هو الذي بدأ يعرف إنتشارا كبيرا في الأوساط الصناعية.

3- 1- 2- حسب المدة:

أ- المقاولة من الباطن الظرفية (النسبية):

المؤسسة التي تعطي الأوامر تنتج بإمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجأ إلى المقاولة من الباطن في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.

ب- المقاولة من الباطن الهيكلية (الدائمة):

إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، يتم اللجوء إلى المقاولة من الباطن، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول طويلة المدى وأحيانا دائمة.

3- 1- 3- حسب الموضوع:

أ- المقاولة من الباطن الصناعية:

تتعلق بالسلع المادية

ب- المقاولة من الباطن الخدماتية:

تتعلق بالسلع غير المادية مثل الصيانة.

3- 1- 4- حسب درجة تعقد العلاقات:

أ- المقاولة من الباطن البسيطة:

علاقة مباشرة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المقاولة.

ب- المقاولة من الباطن المتدرجة:

في هذه الحالة يكون هناك تدرج في المقاولين، ويكون ذلك حسب أهميتهم.

3- 1- 5- حسب محل التطبيق:

أ- المقاولة من الباطن الجهوية:

المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المقاولة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة ما.

ب- المقاولة من الباطن الوطنية:

المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاولة ينتميان لدولة واحدة

جـ- المقاولة من الباطن الدولية:

المؤسسات تنتميان إلى دولتين مختلفتين، والمقاول عادة ما يكون فرع تابع للمؤسسة الأم وهي التي تعطي له الأوامر.

3- 2- أهميتها:

يمكن أن نقسمها إلى نوعين هما:

أ- أهمية المقاولة من الباطن للآمر بالأعمال:

- يسمح بتقسيم المهام للآمر بالأعمال بتركيز إمكانياته على الأنشطة التي يجدها أكثر إستراتيجية؛
- المؤسسة الآمرة بالأعمال لا تتكفل بالتكاليف المتغيرة، كما تتجنب رفع عتبة المردودية ولا تتحمل عبء التشغيل ولا شراء الآلات والمعدات، فهي تسعى بذلك إلى تخفيض الأسعار وتحقيق موقع تنافسي؛
- مرونة عالية، فالمقاولة من الباطن تسمح للآمر بالأعمال بتوجيه الأنشطة عموديا؛
- عقد تنظيمي منخفض؛
- المقاول من الباطن له صلاحية الوصول إلى التكنولوجيا أو الإجراءات التي من الصعب على المؤسسة الحصول عليها سواء من خلال توظيف متخصص والقيام بحملات تكوينية.

ب- بالنسبة للمقاول من الباطن:

- تحقيق مستوى تحكم ثابت، فهناك تطور واضح في هذا المجال، إذ أن العلاقات بين الآمر بالأعمال والمقاول من الباطن تتطور نحو إتفاقات الشراكة المبنية على الثقة المتبادلة؛
- تحقيق خدمات تجارية محدودة فلا علامة راقية، ولا نفقات إشهار كبيرة ولا وجود حاجة إلى خدمة تجارية غزيرة.

المحور الثاني: المقاولة من الباطن كأداة فعالة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تلعب المقاولة من الباطن دورا مهما في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية من خلال رفع قدراتها الإنتاجية وزيادة التنافسية، ورفع مساهمتها في الإنتاج المحلي، إضافة إلى قدرتها في إمتصاص البطالة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت إهتماما كبيرا بهذه المؤسسات من خلال سن حزمة من القوانين.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر:

1- 1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قدمت الوزارة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الأحداث في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والذي يعد مرجعا لكل برامج المساعدة والدعم لهذا النوع من المؤسسات والجدول التالي يوضح المعايير الكمية المعتمدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم: 01: المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	دنيا	قصوى	دنيا	قصوى
مصغرة	1	9	1 م دج	20 م دج	1 م دج	10 م دج
صغيرة	10	49	20 م دج	200 م دج	10 م دج	100 م دج
متوسطة	50	250	200 م دج	2 مليار دج	100 م دج	500 م دج

المصدر: المواد 4 إلى 7 من القانون رقم: 01- 18، (المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77، بتاريخ 12 ديسمبر 2001.

1- 2 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تطورا تصاعديا ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2010*	2011**	نسبة التطور	2012***	نسبة التطور	2013***	نسبة التطور
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**619072**	**659309**	**٪ 6.50**	**711832**	**٪ 7.96**	**777816**	**٪ 9.27**

Source : *Bulletin d'information statistique de la PME 2011, N° 20, P 11.
**Bulletin d'information statistique de la PME 2012, N° 22, P 10.
***Bulletin d'information statistique de la PME 2013, N° 24, P 09.

من خلال الجدول رقم (02)، يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 659309 مؤسسة سنة 2011، أي بزيادة تقدر بـ 6.50 ٪ عن سنة 2010 التي بلغ فيها عدد المؤسسات 619072، ثم إرتفعت النسبة لتصل إلى 7.96 ٪، بين سنتي 2012 و2011 بمعدل 52523 مؤسسة جديدة، التطور في التعداد تواصل في منحى تصاعدي ليبلغ نسبة 9.27 ٪ سنة 2013، أي بمعدل 65984 مؤسسة جديدة، لتكون نسبة التطور خلال السنوات الأربعة 25.64٪، ليبلغ عدد المؤسسات الجديدة خلال هذه المدة 158744.

2- التدابير القانونية المتخذة لتطوير المقاولة من الباطن في الجزائر:

مع بداية سنة 1988 شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات إقتصادية حيث أعادت الإعتبار للإستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي خلال صدور القانون رقم: 25/88، المؤرخ في 1988.07.19 والمتعلق بالإستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المقاولة، وفي سنة 1991 جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991.11.09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم: 301/03 الصادر في 2003.09.11، والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية بإعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى[4].

وفي سنة 2001 قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بوضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي ويتمثل هذا الإطار القانوني في إصدار القانون رقم: 18- 01، المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، ضمن المادتين (20- 21)، الإهتمام بقطاع المقاولة من الباطن ضمن الخيارات الإستراتيجية.

وبموجب المرسوم رقم: 02- 373 المؤرخ في 2002.11.11، تم تأسيس المجلس الوطني للمناولة وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 03- 188 المؤرخ في 2003.04.22، الذي يتولى عرض الإجراءات اللازمة التي تضمن الإندماج الإيجابي للإقتصاد الوطني، عصرنة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإلتحاق بالتيار العالمي للقيام بدور المناول والتعاون مع كبار أرباب العمل الوطنيين والأجانب بالإضافة إلى التنسيق بين أعمال بورصات المقاولة من الباطن والشراكة الوطنية مع نشاط مراكز التسهيل وتكوين المشاتل عموما، وتمارس المؤسسات الوطنية المقاولة من الباطن نشاطها في مجالات مختلفة (الميكانيك والمعادن، النسيج، قطاع الخدمات.....)[5].

3- أجهزة تطوير المقاولة في الجزائر[6]:

بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، تم وضع برنامج لإنشاء بورصات المناولة في إطار مشروعين:

أ- مشروع PNUD-DP/ALG/1990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المقاولة والشراكة الجزائرية.

ب- مشروع PNUD/ ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص إنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب.

أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب، فتم إنشاؤها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ ALG/95/004.

كما توجد بورصة المناولة والشراكة للوسط.

وتتمثل مهام هاته البورصات في[7]:

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة؛
- ترقية المنتج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية والسعر؛

- تنظيم أيام تقنية وصالونات للعرض لتقارب أصحاب الأوامر والمناولين؛
- تأسيس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين والذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية.

4- كيفية مساهمة المقاولة من الباطن في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المقاولة كما يلي [8]:

- تحصل من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص تسويقية لمنتجاتها؛
- تساهم في تحسين الكفاءة على مستوى الإقتصاد الكلي، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية بالخفض النسبي من نفقات الإنتاج الحقيقي؛
- تحقيق المنافع المشتركة ومكاسب عامة ناتجة عن تدعيم نظام التعاقد تتمثل في ضمان نمو إقتصادي عام متسق ومتوازن؛
- تخصص العمل وإنسياب التسهيلات التكنولوجية والفنية من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نمو المهارات التنظيمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، والعمل على توزيع الدخل توزيعا عادلا وتحسين وتطوير الإدارة والتكنولوجيا بين المؤسسات؛
- إضفاء نوع من المرونة والكفاءة في المجال الإقتصادي مما يؤدي إلى الرفع من إنتاجية القطاعات ككل (الصناعية والخدماتية والزراعية....).

كما للمقاولة من الباطن أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[9]:

- تلعب المقاولة من الباطن دورا مهما في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها؛
- تعمل على تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة.

إضافة إلى[10]:

- تعتبر من الإستراتيجيات الناجحة في التنمية الصناعية، ولذلك تأسست بورصات ومراكز للمناولة الصناعية والشراكة في كثير من بلدان العالم المتقدم، حيث يغطي نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، تزيد عن 15 ٪ في الإتحاد الأوروبي، 35 ٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و56 ٪ في اليابان، وكما جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 22 أفريل 2003 في نص المادة 21 " المناولة وسيلة فعالة لزيادة قدرات الإنتاج، وخلق التوازنات الإقتصادية والإجتماعية التنموية وتدعيم القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني".

4- واقع المقاولة من الباطن في الجزائر:

ظلت المقاولة من الباطن في الجزائر تسير بوتيرة محتشمة، إلى حد بعيد رغم أثرها الفعال في دفع ما لا يقل عن 8 إختصاصات كاملة (الميكانيك، تحويل البلاستيك والمطاط....)، ما يدفع الإستفهام عن ما إذا كانت تصريحات الوزراء السابقين للصناعة، محمد بن مرادي، الشريف رحماني، عمارة بن يونس حول دفع قاطرة المناولة ذهبت جفاءا.

يشار إلى أن الجزائر تستورد سنويا ما قيمته 3 ملايير دولار من قطاع المناولة الموجهة خصيصا لصيانة واصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي، والمقتناة من 8 ممولين رئيسيين، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى بـ 422 مليون دولار متبوعة بإيطاليا 189 مليون، الصين بـ 165 مليون دولار، ألمانيا 136 مليون دولار، إسبانيا 122 مليون والولايات المتحدة الأمريكية بـ 115 مليون دولار، اليابان بـ 89 مليون دولار وتركيا بـ 85 مليون دولار.

ويرجع ذلك إلى ضعف إهتمام المتعاملين الجزائريين في قطاع المقاولة وإتجاههم للإستثمار في قطاعات إقتصادية أخرى، تعرف حاليا إكتظاظا كبيرا في الصناعات الغذائية، وذلك رغم الأهمية البالغة لقطاع المقاولة من الباطن، الذي يعد موجها للتنمية والإندماج الإقتصادي في الجزائر[11].

5- الصعوبات التي تعاني منها المقاولة من الباطن في الجزائر:

- قلة القوانين والتشريعات المنظمة والمسيرة للمقاولة من الباطن؛
- ضعف الوعي في أوساط الصناعيين بأهمية المناولة في دعم المؤسسات؛
- قلة الإحصائيات المصاحبة لنشاط المقاولة من الباطن في الجزائر؛
- نقص في الموارد المتاحة لدى المؤسسات الناشطة في قطاع المناولة.

الخاتمة:

من خلال ما تم طرحه في هذه الورقة البحثية، تبين أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقيته وتكثيف نسيجه الصناعي كان لا بد الإهتمام به من خلال المقاولة من الباطن، التي بدورها تساعد هذا النوع من المؤسسات من خلال تطويره وتحقيق التكامل بين جميع المؤسسات.

ويمكن إستخلاص بعض النتائج المتوصل إليها وطرح جملة من التوصيات الواجب الأخذ بها:

1- النتائج:

- إنعدام التحسيس بأهمية المقاولة في الأوساط المؤسساتية؛
- عدم وجود تنسيق بين الهيئات المختصة (سواء كانت عارضة للمقاولة أو طالبة لها)؛
- إن الإهتمام بنشاط المقاولة في الجزائر يشكل ركيزة أساسية لدفع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشكل واحدا من أنجح الإستراتيجيات في تنمية الصناعة؛
- ضعف الوعي العام بأهمية المقاولة وآلياتها؛
- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المقاولة في النسيج الصناعي الوطني؛
- تشجيع المؤسسات الكبرى الوطنية للقيام بالمقاولة المحلية والحد من الإعتماد على المقاولة الأجنبية.

2- التوصيات:

- القيام بملتقيات علمية حول الأسس والمفاهيم الأساسية لتوضيح الصورة الحقيقية للمقاولة من الباطن؛
- زيادة الوعي خاصة لدى أصحاب المؤسسات بأهمية المقاولة من الباطن؛
- تقديم التسهيلات الضرورية لعمل المقاولة من الباطن؛
- التوسع في إقامة الأجهزة اللازمة للمقاولة وإصدار التشريعات اللازمة؛
- تشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتحاق بالتيار العالمي للمناولة.

الاحالات والمراجع:

(1): عبد الرحمن بن جدو، **واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية**، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، 12- 15 سبتمبر 2006.

(2): غربي سامية، **(المقاولة من الباطن كإستراتيجية للمقاولة الإقتصادية)**، مذكرة ماجستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2003، ص: 14.

(3): رايس وفاء، (**دور المناولة الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المناولة كخيار إستراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية**، ملتقى دولي، جامعة باجي مختار عنابة، 6- 7 نوفمبر 2007، ص:4.

(4): العايب عزيوز، **دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية**، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 12- 15 سبتمبر 2006، ص:3.

(5): فاطمة الزهراء رقايعية، **(مساهمة إستراتيجية المناولة الصناعية في الجزائر، دور القطاع الصناعي تجارب، رهانات وآفاق، المناولة كخيار إستراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية)**، جامعة باجي مختار عنابة، 6- 7 نوفمبر 2007، ص:3.

(6): عمر شريف، زكية بن رزوق، (**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في إستقطاب اليد العاملة – دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وتونس)**، (في)، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011، ص:10.

(7): سيلم الطاهر، **(إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية)**، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 12- 15 سبتمبر 2006، ص:05.

(8): فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:69.

(9): طلعت بن ظافر، **(المناولة أو التعاقد من الباطن نشاط استراتيجي ناجح في تنمية الصناعة)**، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9772، 30 أوت 2005 ، ص: 2

(10): هامل هواري، **(المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة)**، مجلة الحقيقة، العدد 6، المركز الجامعي سعيدة، ماي 2005، ص:129.

(11): www.echouroukonline.com: كامل الشيرازي، (المناولة الصناعية: الحصان الذي لم يجر العربة)، 2015.07.20، ص 2/2.